مع ازدياد اضطهاد الأقليات

كيف يستغل حزب بهارتيا جاناتا الهندي العنف الطائفي قبل الإنتخابات

استغلت حكومة حزب بهارتيا جاناتا في كثير من الأحيان الانقسام الديني في البلاد لتعبئة الهندوس في مراكز الاقتراع. هذا الصيف، قادت مجموعات هندوسية قومية موكبًا دينيًا عبر منطقة ذات أغلبية مسلمة في ولاية هاريانا الشمالية الهندية، مما أشعل أعمال شغب طائفية.

يشكّل تفشي العنف الطائفي الجديد و استمرار الهجوم على المسلمين الهنود في البلاد، تماشياً مع استراتيجية هندوتفا لتجييش الناخبين قبل الانتخابات العامة الحاسمة،حيث شهد العنف الطائفي في منطقة نوه بولاية هاريانا تجمعات تستهدف الأعمال التجارية المملوكة للمسلمين، حيث أضرمت النيران في المتاجر والسيارات ومسجد محلي،و قُتل ما لا يقل عن ٦ أشخاص، في حين أدى ذلك إلى انتشار التوترات إلى مناطق محلية أخرى.

وفي غضون أيام قليلة من أعمال الشغب، بدأ إرسال الجرافات إلى مناطق المسلمين في نوه، حيث هدمت مئات المنازل بحجة أنها غير قانونية، كما تم تحويل أكثر من ١٢٠٠ مبنى، يمتلكها في المقام الأول مسلمون، إلى أنقاض، و قال وزير الداخلية في هاريانا أنيل فيج إن "الجرافة يمكن أن تكون جزءًا من الإجراء التصحيحي" ضد من شاركوا في العنف، ولكن السلطات أكدت في وقت لاحق أن المباني بُنيت بطريقة غير قانونية – إلا أن السكان المحليون رفضوا هذا الإدعاء و قالوا إنهم لم يتلقوا إشعارًا مسبقًا بذلك.

تسخير المناسبات الدينية في الهند كوسيلة للعنف ضد الأقليات الدينية،و بحسب تقارير فإن العنف الطائفي غالبًا ما ترافقه إجراءات مدعومة من الدولة

تعكس حملة الهدم نمطًا متكررًا في الولايات التي تحكمها حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم القومي الهندوسي، حيث أصبحت الجرافات رمزًا للآلات المستخدمة لفرض القانون والنظام. إنها تعمل كأداة خارجة عن القانون لتفكيك منازل المسلمين ومشاريعهم وأماكن عبادتهم.

في ٧ أغسطس/آب، أوقفت محكمة بنجاب وهاريانا العليا الهدم، مشيرة إلى أن: "هذه المسألة تثير مشكلة ما إذا كانت هذه المباني تعود لجماعة أو لمجتمع معين و يتم هدمها تحت ستار القانون والنظام، أو ما إذا كانت الدولة تجري عملية تطهير عرقي".

سياسة العنف الطائفي في الهند أصبحت ظاهرة مألوفة، حيث تتضمن إجبار العائلات المسلمة على النزوح من منازلها واعتقالات تعسفية للشباب المسلمين. كما تقوم السلطات بتدمير منازل المتهمين بإثارة العنف

ذريعة للعنف

تشابهت الأحداث التي شهدتها نوه مع أحداث سابقة و نمط متكرر آخر، أبرزه تقرير صدر هذا العام عن مبادرة المواطنين والمحامين، الذي أشار إلى "أوجه تشابه" ملحوظة في تسخير المناسبات الدينية كوسيلة للعنف ضد الأقليات الدينية،و أظهر التقرير أن العنف الطائفي غالبًا ما ترافقه إجراءات مدعومة من الدولة، بما في ذلك هدم غير قانوني للمنازل والمحلات، واستهداف الأفراد الذين يُعتبرون "مثيرين للشغب" أو "عناصر مناهضة للمجتمع". هذا العنف المدعوم من الدولة أدى إلى "أزمة نزوح" للأسر المسلمة، الذين أُجبروا على ترك منازلهم أو الفرار خوفًا من المزيد من التضييق من قبل الدولة.

يعتبر تاريخ السياسة في الهند مليئًا بالنزاعات الطبقية والعرقية والدينية، التي استغلتها الأحزاب القومية الهندوسية اليمينية لتعبئة ناخبيها قبل الانتخابات الكبرى.

منذ صعود رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى السلطة في عام ٢٠١٤، تزايد التطرف العنيف ضد الأقليات الدينية وأضر بالتزام الهند بالعلمانية، مع هجمات متكررة على الصحفيين والمجتمع المدني والمنتقدين لمودي وحزبه الحاكم، و تجدر الإشارة إلى أن مودي عضو مدى الحياة في منظمة راشتريا سوايمسيفاك سانغه (RSS)، وهي منظمة عسكرية تعمل كمجموعة مظلة لمجموعات هندوتفا المختلفة.

ومن المعروف علنًا أن مودي وحزب بهاراتيا جاناتا استخدموا هيكل هذه المنظمة وفروعها لتنظيم الصراعات الطائفية بهدف تحقيق مكاسب سياسية قبل الاستحقاقات الهامة.

حزب بهاراتيا جاناتا وسابقًا حزب بهاراتيا جان سانغ (BJS) شهد زيادة بنسبة ٠,٨ نقطة في حصتهما من التصويت بعد وقوع أعمال شغب

العنف للحصول على الأصوات

أثبتت دراسة أجراها باحثو جامعة ييل في عام ٢٠١٤ تأثير أعمال الشغب على حصة التصويت لأحزاب الهندوسية القومية. حيث وجدت الدراسة أن حزب بهاراتيا جاناتا وسابقًا حزب بهاراتيا جان سانغ (BJS) شهد زيادة بنسبة ٠,٨ نقطة في حصتهما من التصويت بعد وقوع أعمال شغب في العام الذي سبق الانتخاب.

وأظهرت الدراسة، التي تناولت الانتخابات بين عامي ١٩٦٢ و ٢٠٠٠، أن انتخاب عضو واحد فقط من حزب المؤتمر في منطقة أدى إلى انخفاض بنسبة ٣٢٪ في احتمال وقوع أعمال شغب قبل الانتخابات التالية. وأضافت الدراسة أنه من المرجح أن يكون هناك ١٠٪ من الأعمال الشغب إضافية وآلافًا من الضحايا إذا فقد مرشحو حزب المؤتمر في جميع الانتخابات القريبة.

التطرف عامل مضاعف للقوة

يبدو أن هذا الاتجاه مستمر في القرن الواحد والعشرين. بعد أحداث أعمال الشغب الدموية في ولاية جوجارات عام ٢٠٠٢، بدأ مودي - الذي كان حاكم الولاية أثناء المجزرة التي أودت بحياة مئات المسلمين - في تعزيز قبضته على السلطة وتقديم نفسه كزعيم هندوتفا قوي،و لكن وقتها أسفرت أحداث جوجارات عن عزل مودي سياسيًا على الساحة الدولية، حيث رفضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وعدة دول أوروبية أخرى منحه تأشيرة لسنوات بعد ذلك. ومع ذلك، استمرت هندسة السياسة من قبل حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي في تعزيز الإنقسام و العنف مع اقتراب الانتخابات دون توقف،و بعد أحداث العنف هذا الصيف، اكتشفت لجنة تقصي حقائق مستقلة أن جماعات مرتبطة بال RSS نشرت "قوات العاصفة... لتتصرّف بوصفها قوة مضاعفة نحو تحقيق المنفعة السياسية"، وأشارت اللجنة، التي ضمت صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، إلى أن "التوغل العدواني الذي قامت به جماعات هندوسية طائفية في المنطقة التي تتميز بأغلبية مسلمة واحدة في هاريانا والعاصمة الوطنية لم يكن سوى خطة محسوبة لتعزيز فرص حزب بهاراتيا جاناتا في الانتخابات القادمة وما بعدها في انتخابات عام ٢٠٢٤".

هذا الرأي تم تكراره من قبل المحلل السياسي راجيش راماتشاندران، الذي قدم حججًا يشير فيها إلى أن أحداث الشغب الطائفي في نوه كشفت عن وضع يتطلب فيه الحكام الحاليين الذين يواجهون ضعفا انتخابيًا اللجوء إلى التحريض الطائفي. في هذا السياق، تم استخدام "قوات الصدمة" الهندوتفاك "مضاعفات للقوة" لصالح حزب بهاراتيا جاناتا.

وأشار إلى أن المسلمين تركوا "تحت رحمة زعماء دينيين رجعيين" الذين بدورهم يصبحون مقاولي أصوات: "هؤلاء المقاولون الطائفيون، الذين يعرضون خدماتهم لأعلى مزايد، يحصلون أيضًا على دعم سياسي وحماية من الشرطة لتشغيل أعمالهم غير المشروعة بكل حصانة."

أخبار قصيرة

تركمانستان: ملتزمون بتعزيز التعاون مع أفغانستان

ناقش" مراد أرتيكوف"، المسؤول عن المشاريع الدولية للكهرباء في تركمنستان مع "ملا عبد اللطيف منصور" وزير المياه والطاقة في الحكومة المؤقتة الأفغانية المشاريع المشتركة بين البلدين. وقال إن مشروع محطة نقل الكهرباء "نور الجهاد" وخطوط نقل ١١٠ كيلوفولت في ولاية هرات سيكتملان بحلول فصل الشتاء. وأشار إلى مشروع "تاب" الإقليمي، قائلا إن بلاده ملتزمة بالاستمرار والتوسع في التعاون مع أفغانستان. وهو مشروع يهدف إلى نقل الكهرباء من تركمنستان إلى باكستان عبر أفغانستان، والذي كان من المقرر أن ينجز خلال ثلاث سنوات. وأعرب "ملا عبد اللطيف منصور"، وزير المياه والطاقة في الحكومة المؤقتة الأفغانية، عن التزامه بالتعاون في مشروع نقل الكهرباء "تاب".

الرئيس الكولومبي: فلسطين تستحق ذات الحماية المقدمة لزيلينسكي

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والسبعين، انتقد الرئيس الكولومبي، غوستافو بيترو، الدول الغربية التي تحاول جذب أمريكا اللاتينية إلى النزاع في أوكرانيا، من خلال تقديم وإرسال الأسلحة لكييف. وقال بيترو إن هذه الدول هي التي ساهمت في إشعال هذا النزاع. وأشار بيترو إلى أن دعوة أمريكا اللاتينية لإرسال الأسلحة، بما في ذلك إرسال الأفراد إلى ساحة المعركة، تجاهلت تاريخ احتلال بلدانهم من قبل أولئك الذين يتحدثون اليوم عن مساعدات وإمداد بالأسلحة. وقال إنهم نسوا أنهم غزوا العراق وسوريا وليبيا من أجل النفط، وأنهم نسوا أن فلسطين تستحق نفس الحماية التي يقدمونها لزيلينسكي. وأضاف بيترو أنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب وقف جميع الصراعات، لكنهم ساعدوا في بدء واحد منها لأن ذلك كان في مصلحة القوى العالمية المشاركة في لعبة العروش، ولأنه لم يكن في مصلحتهم إنهاء ذلك.

باكستان..إصدار عملة رقمية بضمانات حكومية

أعلنت باكستان عن خططها لإطلاق عملة رقمية مدعومة من الحكومة، بهدف تقليل التكاليف المرتبطة بإنتاج وتوزيع العملة الورقية، وفقا لتقارير إعلامية محلية. وتهدف العملة الرقمية إلى تحسين قيمة الروبية الباكستانية، ودعم الاقتصاد وتسهيل المعاملات المالية الكبيرة. وستصدر العملة الرقمية الباكستانية بضمانات من الحكومة، مثل النقود الورقية وبإشراف من البنك المركزي الباكستاني، وستكون قيمة العملة الرقمية متساوية مع الروبية الباكستانية. وكان البنك المركزي قد شرع في تنفيذ مشروع إطلاق العملة الرقمية، وأوضح أنه سيستفيد من خبرات المتخصصين. وستتولى إدارة "العملة الرقمية للبنك المركزي" حساب المزايا المتعلقة بالتكلفة وإجراء دراسة جدوى للعملة الرقمية من أجل تحقيق تعاملات سهلة بعد إطلاقها.

تحت ذريعة محاربة الإرهاب

باكو تشن عملية عسكرية في قره باغ وتضع شروطًا للحوار

أعلنت باكو أنها بدأت عملياتها العسكرية بهدف محاربة الإرهابيين في منطقة قره باغ، ردا على خرق الاتفاق الثلاثي وزرع الألغام في طريق فضولي، مما أدى لمقتل مدنيين أذربيجانيين وأسفرت هذه العمليات التي تخللها ضربات بالمدافع عن خسائر مادية وبشرية. وأفادت مكتب حقوق الإنسان المستقل في قره باغ قبل دقائق ببيانات تؤكد أنه منذ بدء الهجمات بالمدافع والقوات العسكرية من جمهورية أذربيجان على هذه المنطقة، لقي اثنان من المدنيين مصرعهما، منهما طفل. كما أصيب على الأقل ١١ آخرين في هذه الهجمات. وأدان نيكول باشينيان، رئيس وزراء أرمينيا، العمليات العسكرية التي قامت بها باكو في قره باغ اليوم، مؤكدًا أنها تهدد استقرار وسلامة الحدود بين البلدين. وأشار إلى أن جمهورية أذربيجان بدأت هذه العمليات بهدف تطهير عرقي. وأكد مرة أخرى أن أرمينيا ليس لديها أي تورط في القضايا العسكرية في قره باغ ولا يوجد أي وحدة عسكرية متمركزة في هذه المنطقة. وطلبت وزارة الخارجية الأرمينية أيضًا رد فعلًا من القوات الروسية كوسيلة للحفاظ على السلام في منطقة قره باغ ولمنع العمليات العسكرية من جمهورية أذربيجان الجديدة.

شرط ايقاف العملية

جمهورية أذربيجان طالبت الأرمن في قره باغ بإلقاء السلاح،حيث أصدرت رئاسة الجمهورية الأذربيجانية بيانا بعد ساعات من بدء عملية عسكرية جديدة وهجوم الجيش على قره باغ الجبلية، طالبت فيه القوات الأرمنية المنفصلة في هذه المنطقة بإلقاء السلاح والاستسلام. وذكر البيان أن إلقاء السلاح من قبل ما سماهم الإنفصاليين في قره باغ هو شرط مسبق لبدء المفاوضات وقال البيان: "يجب أن ترفع القوات المسلحة غير الشرعية لأرمينيا علم أبيض وتضع جميع الأسلحة على الأرض؛ ويجب أن ينحل النظام غير الشرعي (في هذه المنطقة) أيضا". وأعربت رئاسة الجمهورية الأذربيجانية عن استعدادها للحوار مع ممثلي السكان الأرمن في قره باغ في يولاخ، إحدى المدن تحت سيطرة باكو في هذه المنطقة، وأكدت أنه إذا لم تتحقق هذه الشروط، فإن العملية المضادة للإرهاب ستستمر حتى النهاية .

بحسب البيان الرئاسي لجمهورية أذربيجان فإن إلقاء السلاح من قبل ما أسماهم الإنفصاليين في قره باغ هو شرط مسبق لبدء المفاوضات